الفيدرالية الليبية (1951 – 1963): تجربة في بناء الدولة ووحدة الأقاليم

د. دلال علي السوري الشتيوي
كلية التربية الزهراء – جامعة الجفارة
البريد الإلكتروني: dalalaliessouri@gmail.com

تاريخ الارسال 2025/10/10م تاريخ القبول 2025/11/12م

The Libyan Federal System (1951–1963): An Experience in State-Building and Regional Unity

Dr. Dalal Ali Essouri Shtiwi
Faculty of Education, Al-Zahra – University of Al-Jafara

Abstract:

This research examines the Libyan federal experience during the period (1951–1963), representing the foundational phase of the modern Libyan state after independence. The adoption of the federal system emerged as a compromise solution to unite the three regions — Cyrenaica, Tripolitania, and Fezzan — within a single political framework that balanced the requirements of national unity with the distinct identity of each region.

The study explores the historical and political circumstances that led to the adoption of this system, analyzing the constitutional foundations of the United Kingdom of Libya, as well as the challenges faced by the federal experiment and the reasons behind its abolition in 1963.

Furthermore, the research discusses the contemporary political debate surrounding the possibility of restoring federalism as a means of rebuilding the Libyan state and ensuring a fair distribution of power and wealth.

The study relies on the historical, analytical, and comparative methodologies to examine relevant documents, constitutions, and similar experiences. It concludes that the failure of the federal system was not due to the concept itself but rather to flaws in its implementation and the weakness of political institutions at the time.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

The research ultimately suggests that federalism can be reconsidered today within the framework of political and administrative decentralization to achieve justice, participation, and stability in Libya's future.
Keywords:
Libyan Federalism, Regions, Kingdom of Libya, Federal System.

الملخص:

يتناول هذا البحث تجربة الفيدرالية الليبية خلال الفترة (1951–1963)، بوصفها المرحلة التأسيسية الأولى للدولة الليبية الحديثة بعد الاستقلال. وقد جاء تبنّي النظام الفيدرالي كحلٍّ توافقي لتوحيد الأقاليم الثلاثة (برقة، طرابلس، فزان) ضمن إطار سياسي واحد يوازن بين متطلبات الوحدة الوطنية وخصوصية كل إقليم.

يستعرض البحث الظروف التاريخية والسياسية التي أدت إلى اعتماد هذا النظام، ويحلل الأسس الدستورية التي قامت عليها المملكة الليبية المتحدة، إضافة إلى التحديات التي واجهتها التجربة الفيدرالية وأسباب إلغائها سنة 1963. واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي والمقارن في تحليل الوثائق والدساتير والتجارب المماثلة، واستخلصت أن فشل الفيدرالية لم يكن بسبب الفكرة ذاتها، بل بسبب قصور التطبيق وضعف المؤسسات السياسية آنذاك.

الكلمات المفتاحية:
الفيدرالية الليبية، الأقاليم، المملكة الليبية، النظام الفيدرالي.

مقدمة:

اتخذت ليبيا بعد الاستقلال في عام 1951 نظامًا فيدراليًا فريدًا في العالم العربي، جمع بين ولاياتها الثلاث (برقة، طرابلس، فزان) في إطار مملكة دستورية اتحادية. شكّلت هذه التجربة محاولة لاحتواء التباينات الجغرافية والقبلية والاجتماعية، إلا أنها لم تستمر طويلاً، وانتهت بإلغاء الفيدرالية عام 1963. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الظروف التاريخية التي أدت إلى تبني النظام الفيدرالي، واستكشاف التحديات التي واجهها، ومدى نجاحه أو فشله في تحقيق أهدافه، وانعكاسات ذلك على المسار السياسي للدولة الليبية.

إشكالية الدراسية:

تتمحور الإشكالية إلى ما مدى نجاح تجربة الفيدرالية الليبية في تحقيق التوازن السياسي والإداري بين الأقاليم الثلاثة؟ وما هي التحديات التي واجهتها؟ وما أسباب فشلها أو إلغائها؟

فرضية الدراسة:

يفترض البحث أن النظام الفيدرالي الليبي (1951–1963) كان تجربة ضرورية ومرحلية لتحقيق الوحدة الوطنية، إلا أن فشله لم يكن بسبب الفكرة الفيدرالية ذاتها، بل نتيجة ضعف المؤسسات السياسية وقصور التطبيق، ما يجعل من الفيدرالية اليوم خيارًا قابلًا للنقاش في ضوء المتغيرات السياسية الراهنة.

أهداف الدراسة:

1- تحليل الظروف التاريخية والسياسية التي أفرزت النظام الفيدرالي.
2- رصد الإيجابيات والسلبيات في تطبيق الفيدرالية بين 1951 و1963.
3- دراسة التوازن بين المركز والأقاليم في ظل النظام الفيدرالي.
4- تقييم الأسباب التي أدت إلى إلغاء الفيدرالية وتأثير ذلك على مستقبل ليبيا السياسي.

أسباب اختيار الموضوع:

1 .أهمية التجربة الفيدرالية الليبية بوصفها أول نموذج للحكم في الدولة المستقلة.
2 .قلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت الفيدرالية بمنهج علمي تحليلي يجمع بين الماضي والحاضر.
3 .الحاجة إلى فهم جذور الوحدة الوطنية الليبية والعوامل التي أثّرت في استقرارها أو ضعفها.
4 .الجدل السياسي المعاصر حول الفيدرالية كخيار لتجاوز الأزمات والانقسامات الراهنة.

أهمية الموضوع:

تكتسب دراسة الفيدرالية الليبية أهميتها من كونها تتناول مرحلة تأسيس الدولة الليبية الحديثة، حيث اختير النظام الفيدرالي سنة 1951 كإطار لوحدة الأقاليم الثلاثة (برقة، طرابلس، فزان) في ظل التنوع الجغرافي والاجتماعي والقبلي.

وتزداد الأهمية في الوقت الراهن بسبب تجدد النقاش حول الفيدرالية كخيار لإعادة بناء الدولة بعد مرحلة طويلة من الانقسام السياسي والصراع على السلطة والثروة.

إن إعادة دراسة الفيدرالية في سياقها التاريخي والسياسي تمكّن من فهم أعمق لتجربة الوحدة الوطنية الليبية، واستخلاص الدروس التي يمكن أن تفيد في استشراف مستقبل النظام السياسي الليبي.

حدود الدراسة:

تمتد فترة الدراسة من سنة 1951 (إعلان الاستقلال وتأسيس المملكة الليبية المتحدة) إلى سنة 1963 (إلغاء النظام الفيدرالي وإعلان المملكة الليبية الموحدة).

تشمل الدراسة الأقاليم الليبية الثلاثة (برقة، طرابلس، فزان) التي شكّلت أساس النظام الفيدرالي، مع التركيز على طرابلس كعاصمة سياسية، وبنغازي وسبها كمراكز إدارية وإقليمية رئيسية.

ولتوضيح الدراسة فقد تم تقسيمها إلى المحاور التالية: المحور الأول: الفيدرالية الليبية ومفاهيمها وخصائصها، المحور الثاني: المسار الأممي نحو استقلال ليبيا1945–1949، المحور الثالث: القرار الأممي وبناء الدولة الفيدرالية (1950 – 1952)، المحور الرابع: تجربة الفيدرالية الليبية (1952–1963).

المحور الأول / الفيدرالية الليبية ومفاهيمها وخصائصها:

يُعد النظام الفيدرالي أحد النماذج السياسية المعتمدة في العديد من الدول، خاصة تلك التي تعاني من تنوع جهوي أو ثقافي أو قبلي، إذ يتيح هذا النظام قدراً من اللامركزية الإدارية والسياسية، بما يُحقق التوازن بين السلطة المركزية والمكونات الإقليمية للدولة. وتُعتبر تجربة الفيدرالية الليبية (1951–1963) واحدة من النماذج القليلة في العالم العربي، وقد جاءت استجابةً لظروف خاصة فرضتها البيئة الجغرافية والاجتماعية والسياسية لليبيا، إلى جانب تأثيرات دولية وإقليمية.

- **مفهوم الفيدرالية:**

الفيدرالية (Federalism) هي نظام حكم سياسي يجمع بين كيانات متعددة تحت سلطة مركزية موحدة، مع احتفاظ هذه الكيانات بدرجة من الاستقلال الذاتي.

وتقوم الفيدرالية على تقاسم السلطة بين حكومة مركزية وحكومات إقليمية (ولايات أو أقاليم)، بحيث تكون كل جهة ذات اختصاصات وصلاحيات محددة بموجب دستور مكتوب، ولا يجوز لأي طرف إلغاؤها بشكل منفرد [1] .

ويُعتبر النظام الفيدرالي خيارًا سياسيًا للدول ذات التنوع العرقي أو الجغرافي أو الثقافي، ويهدف إلى تحقيق التوازن بين الوحدة الوطنية والاستقلال الإقليمي.

- **تعريف النظام اللامركزي:**

اللامركزية (Decentralization) هي أسلوب في التنظيم الذي يقوم على توزيع الاختصاصات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة قانونياً، أي أنه مجرد نظام إداري يُفوض بموجبه المستوى المركزي من الحكم بعض صلاحياته إلى وحدات محلية (محافظات، بلديات، مجالس محلية)، لأغراض تنفيذية وإدارية، مع بقاء السيادة الكاملة للدولة المركزية.

تهدف اللامركزية إلى تحسين الكفاءة الإدارية، وتقريب الخدمات من المواطن، وتحقيق العدالة في توزيع الموارد، دون المساس بوحدة الدولة الدستورية[2] .

الفرق بين الفيدرالية واللامركزية:

تُعد الفيدرالية أعمق وأكثر شمولًا من اللامركزية، وتُنشأ عبر توافق دستوري، وترتكز الفيدرالية على دستور ينص على وجود حكومات إقليمية مستقلة تشريعياً وتنفيذياً، ولها غالباً محاكمها وقوانينها الخاصة.

أما اللامركزية هي أسلوب في التنظيم يقوم على توزيع الاختصاصات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة قانونياً أي أنها مجرد توزيع إداري أو إداري-مالي للصلاحيات داخل نظام حكم مركزي، دون أن تمتلك الأقاليم أو المحافظات استقلالًا سياسيًا أو تشريعيًا حقيقيًا[3] .

- **الدور الايجابي للنظام الفيدرالي:**

أن للنظام الفيدرالي دوراً ايجابياً، وذلك من خلال سيطرة الحكومة الفيدرالية المركزية على المصالح العامة، وترك المسائل المحلية للأقاليم، الأمر الذي يؤدي إلى دعم الترابط والتفاعل بين الأجزاء في الشؤون الخارجية والقضايا الوطنية.

كما يساعد النظام الفيدرالي في زيادة عدد الأقاليم الفيدرالية في عزل الصراع الأممي عن تهديد الدولة بأكملها، حيث يقوم بعزله داخل حدود الأقاليم الفيدرالية، لأن النظام الفيدرالي يبنى الإحساس بالمواطنة والولاء للدولة ككل، فإعطاء الأقاليم حق المحافظة على الهوية الخاصة بها، يقابله ولاء مواطني هذه الأقاليم للدولة التي كمثلهم على المستوى الخارجي لأنها تدافع عنهم بما أنهم يحملون هويتها.

ويقوم النظام الفيدرالي على تفعيل التنافس داخل الجماعات وليس بين الجماعات الأمر الذي يوفر في تحقيق التوازن بين المركز والمحيط، خصوصًا في الدول الواسعة جغرافيًا أو المتعددة المكونات. وكما يقوم على التعايش في كنف الإيجابية الواحد مع احترام الخصائص الثقافية والدينية واللغوية يساهم في نشر الاستقرار السياسي.

كما يساهم النظام الفيدرالي في تحقيق اعترافا دستورياً بوجودها وحقها في العيش، وفي خلق التنافس الإيجابي بين مختلف الأقاليم من أجل احتلال مكانة محترمة داخل الدولة التي يؤدي إلى تصورها بشكل كامل[4] .

أن من مقومات وشروط نجاح الفيدرالية الذي يتسم بها الاتحاد الفيدرالي بارتكازه على مقومات تميزه عن الأنظمة الأخرى في هذا المجال والمتمثلة في اتحاد الدولة الفيدرالية في دولة واحدة على الصعيد الدولي، ويظهر هذا في الهيئات الدستورية العليا السلطتين الاتحاديين التنفيذية والتشريعية، ويتجلى ذلك بوضوح في وحدة الأرض والجنسية المشتركة للمواطنين في جميع الأقاليم المكونة للاتحاد وهي جنسية دولة الاتحاد، وكذلك وحدة السلطة السياسية وبالتحديد الشؤون الخارجية[5].

- **تحديات النظام الفيدرالي:**

واجه النظام الفيدرالي تحديات عدة من بينها ازدواجية السلطة التي قد تؤدي إلى تضارب القوانين والسياسات بين المركز والأقاليم، كذلك ارتفاع التكلفة الإدارية التي كانت بسبب وجود مؤسسات متكررة (برلمانات، حكومات، محاكم).

إضافة لذلك صعوبة التنسيق الوطني خاصة في حالات الأزمات أو الكوارث، وظهور بعض النزعات الانفصالية لدى بعض الأقاليم ذات الهويات الخاصة أو الثروات الكبيرة. كذلك عدم التوازن التنموي الذي نتج عنه افتقار بعض الأقاليم للقدرات البشرية أو الاقتصادية[6].

المحور الثاني / المسار الأممي نحو استقلال ليبيا1945–1949:

أعقبت الحرب العالمية الثانية تحولات جذرية في النظام الدولي، وأعادت صياغة خريطة النفوذ الاستعماري في مناطق عديدة من العالم، من بينها ليبيا، التي وجدت نفسها بين مطرقة القوى المنتصرة وسندان غياب كيان وطني موحد. في هذا السياق، تحولت ليبيا من قضية استعمارية إلى قضية دولية، خضعت لنقاشات مستفيضة بين القوى الكبرى، وطرحت على جدول أعمال الأمم المتحدة، ما مهّد الطريق نحو الاعتراف بحق الليبيين في الاستقلال.

- **التكوين الجغرافي والاجتماعي والسكاني لليبيا:**

قد شكل التكوين الجغرافي والاجتماعي لليبيا نقطة جوهرية في تحول القضية الاستعمارية إلى قضية دولية، حيث تشكل ليبيا أرض واسعة تمتد من غرب مصر حتى بلاد المغرب العربي وتكسح الصحراء جزءاً كبيراً منها، وبينما الجزء الاخر تحتل الأراضي الزراعية ذات المناخ المعتدل والأمطار الكافية لمناطقها شرقاً (برقة) وغرباً

(طرابلس). وتقع ليبيا على طول الساحل الشمالي للبحر الأبيض المتوسط حوالي 1.770 كم وخط عرض 33 شمالاً، وخط عرض 19 شمالاً خط الاستواء وهي تقع بين مصر شرقاً وتونس والجزائر والمغرب غرباً، والنيجر وتشاد جنوباً، والسودان من الجنوب الشرقي[7].

أما اسم ليبيا في معناه الحديث والمعاصر هو ابتداع الايطاليين الذين استعاروه من الجغرافية القديمة، ولقد أطلق اليونانيون القدماء اسم ليبيا على شمال إفريقيا قاطبة، بينما استعمل الايطاليين هذه الكلمة على المناطق الواقعة بين مصر وتونس وهي طرابلس وبرقة وفزان، وكان لهذه المناطق تاريخ حضاري خلال العصور التاريخية، حيث كانت برقة مرتبطة بمصر وطرابلس مرتبطة بتونس، ولم تنظم المناطق الثلاثة في وحدة إدارية واحدة إلا في القرن السادس عشر بعد دخول العثمانيين لها.

وتعد ليبيا مجتمعاً قبلياً في جوهره، مما جعل الولايات الجهوية والقبيلة تعيق فكرة الدولة الموحدة. إذا كان لكل إقليم خصوصيته السياسية والاجتماعية، مما أدى إلى وجود صعوبة في بناء سلطة مركزية قوية آنذاك[8].

- **الخلفية التاريخية لتأسيس الفيدرالية الليبية:**

بدأ الاستفزاز الإيطالي للدولة العثمانية منذ 1908 عندما عاد الاحتلال الإيطالي لليبيا وتصدت له القوات العثمانية، في الوقت الذي ظلت فيه إيطاليا تسعى جاهداً في تحقيق أهدافها حتى تمت الإطاحة بالسلطان العثماني عبد الحميد الثاني وبدأت بتنفيذ مخططاتها.

وبدأت الاطماع الإيطالية تظهر في ليبيا مبكراً في مطلع القرن التاسع عشر، ولكن تجسدت على أرض الواقع عندما تورطت الدولة العثمانية في حرب البلقان والنكسة الألمانية في تحقيق أطماعها في مراكش، إذ توجهت إيطاليا إلى ليبيا وأعلنت الحرب سنة 1911 وانسحاب الدولة العثمانية منها.

وبذلك غزت إيطاليا ليبيا وفرضت سيطرتها تدريجيًا على الأقاليم الثلاثة. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، تقاسمت بريطانيا وفرنسا السيطرة على ليبيا، وأدّى هذا التقسيم إلى البُعد الجهوي في إدارة البلاد، وهو ما مهّد لفكرة الفيدرالية لاحقًا.

ولكن فراغ السلطة وصراع النفوذ بعد الحرب العالمية الثانية بعد سقوط النظام الفاشي الإيطالي في 1943، أصبحت الأقاليم الليبية الثلاثة خاضعة لإدارات عسكرية مؤقتة؛ إذ تولّت بريطانيا إدارة برقة وطرابلس، بينما سيطرت فرنسا على فزان، نظراً لعدم وجود سلطة ليبية مركزية، الأمر الذي جعل مستقبل ليبيا موضع مفاوضات دولية

معقدة بين القوى الكبرى. ومع انعقاد مؤتمر بوتسدام في يوليو 1945 الذي ضم (بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي)، التي ناقشت مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة، وبحثت فيه القضية الليبية، ولكن الخلافات القائمة بين الولايات الأمريكية والاتحاد السوفيتي حالت دون التوصل إلى اتفاق واضح حول ليبي [9].

وهنا نجد أن المقترحات الدولية قد جاءت بتقسيم ليبيا، ففي عام 1946 اقترح الاتحاد السوفيتي مشروعًا لتقسيم ليبيا إلى ثلاث مناطق انتداب دولية، بما يجعل نفوذ القوى الكبرى على الأرض الليبية، بينما سعت إيطاليا للعودة بشكل رمزي عبر مطالب بإدارة طرابلس. وقد لاقى هذا المقترح رفضًا واسعًا، لا سيما من الولايات المتحدة ومصر، في ظل تنامي الوعي القومي الليبي ورفض الشعب أي صيغة استعمارية جديدة [10].

بدأت القوى الوطنية الليبية، وعلى رأسها حزب المؤتمر الوطني برئاسة بشير السعداوي، في تحركات دبلوماسية حثيثة تهدف إلى إحباط مشاريع التقسيم، وطرح خيار الاستقلال الكامل، بدعم عربي متزايد خصوصًا من مصر. تزامنت هذه الجهود مع تنامي الإدراك داخل الأمم المتحدة بخطورة استمرار الاحتلال المؤقت، وضرورة طرح حل عادل قائم على حق تقرير المصير [11].

ولكن لنتيجة الفشل المتكرر لمجلس وزراء خارجية الدول الأربع (بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي) في التوصل إلى تسوية، تم إحالة ملف ليبيا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1949. وخلال الدورة الرابعة، أدرجت الجمعية في جدول أعمالها قضية ليبيا، التي شهدت المناقشات صراعًا دبلوماسيًا كبيرًا بين أطراف متعددة في أروقة الهيئة الأممية، لكن في النهاية تم التوصل إلى توافق دولي بشأن مستقبل ليبيا واستقلالها ووضع دستور وتأسيس حكومة مستقلة [12].

المحور الثالث / القرار الأممي وبناء الدولة الفيدرالية (1950 – 1952):

اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها في 21 نوفمبر 1949 رقم 289، والذي نص على منح ليبيا استقلالها الكامل في موعد أقصاه 1 يناير 1952، وتشكيل مجلس استشاري ليبي لإعداد الدستور، وتعيين مندوب أممي لتقديم الدعم الفني والسياسي، بالإضافة إلى التوصية بقبول ليبيا كعضو في الأمم المتحدة بمجرد إعلان الاستقلال [13].

وقد شكل هذا القرار نقطة تحول محورية في تاريخ ليبيا السياسي، حيث نجح الشعب الليبي في تحويل قضيته من ساحة صراع استعماري إلى مسار قانوني أممي نحو السيادة، مما ساعد على القيام الدولة الليبية الحديثة.

بعد أن وضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإطار القانوني والسياسي لاستقلال ليبيا، بدأت مرحلة جديدة ومصيرية في تاريخ البلاد. فقد تحوّلت ليبيا من كونها موضوعًا للصراع الدولي إلى مشروع دولة في طور التشكيل. وشهدت الفترة بين 1950 و1952 جهودًا مكثفة لبناء مؤسسات الدولة، وصياغة الدستور، وتشكيل الحكومة الليبية المستقلة، وسط تحديات محلية ودولية كبيرة.

وقد عُيّن أدريان بيلت (Adrian Pelt) بموجب القرار الأممي، مندوبًا خاصًا للأمم المتحدة إلى ليبيا، وكان يتمتع بصلاحيات واسعة لمساعدة الليبيين في تأسيس دولتهم. وبدأ عمله في أوائل عام 1950، وقام بجولات في مختلف الأقاليم الليبية، والتقى بالزعامات المحلية، واطّلع على الأوضاع السياسية والاجتماعية. وقد تم إنشاء بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا، وكان من أبرز مهامها:

- التنسيق مع سلطات الإدارة البريطانية والفرنسية.
- تقديم المشورة حول شكل الدولة والنظام السياسي.
- تنظيم انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية.
- تهيئة المناخ لصياغة الدستور الليبي[14].

وتشير صحيفة طرابلس في 3 أكتوبر بأن بلت يوضح لمجلس الأمم المتحدة احتياجات ليبيا في ميادين التعليم والاقتصاد والإدارة، كما يوصي بتقديم المساعدات لليبيا لتصبح عضواً في الأمم المتحدة، وتحقيق استقلالها. وقد اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 17 نوفمبر 1950 بالجمعية الوطنية كجهة مخولة لمهمتها الخاصة بوضع الدستور لليبيا. وفي 17 أكتوبر 1951 اعترفت الجمعية الوطنية على مواد الدستور وفوضت رئيسها ونأبي رئيسها بإصداره وإرساله إلى الأمير محمد السنوسي. وهذه الخطوة أثارت بعض الأحزاب السياسية في طرابلس الحرب خاصة الكتلة الوطنية وحزب المؤتمر الوطني في 19 أكتوبر 1951 خرجوا للتنديد بالنظام الفيدرالي الذي تبناه الدستور الجديد وقاد هذا التنديد الشيخ مصطفى ميزران أمام الفندق الكبير وحملت الشارات التالية (تسقط الفيدرالية تحت الطرابلسيين نريد ليبيا واحدة أو الحرب حتى الموت). وقد تم اختيار ممثلين من الأقاليم الثلاثة (برقة، طرابلس، فزان) لتشكيل الجمعية الوطنية التأسيسية في 27 نوفمبر 1950. وقد عقدت الجمعية أول جلساتها في 25 نوفمبر من نفس السنة بمدينة طرابلس، وبحضور 20 مندوباً عن كل إقليم[15]. وانطلقت الجمعية في مهامها المناطة بها رغم العراقيل التي تواجهها، وقد حضر الاجتماع الأول عدد من كبار الشخصيات الرسمية وتم انتخاب أبو الاسعاد مفتي

طرابلس رئيساً لها، وأقر النصاب بأربعين عضواً، وبدأت الجمعية بمناقشة شكل الدولة ونظام الحكم. بعد مفاوضات داخلية مكثفة، وتم الاتفاق على:

- تأليف لجنة فرعية.
- اختيار النظام الفيدرالي كصيغة توفيقية بين الأقاليم الثلاثة.
- اعتماد النظام الملكي الدستوري، على أن يُعرض العرش على الأمير إدريس السنوسي ملكا على ليبيا .
- صياغة دستور يؤسس لحكم برلماني مع وجود مجلسين تشريعيين.

وفي 21 نوفمبر 1950 كتبت صحيفة طرابلس الغرب بعنوان " حديث للمستر بلت في إذاعة الأمم المتحدة الدكتور بلت ينوه بعناية الأمم المتحدة بقيضة ليبيا، حيث أنه قال في حديثه أنه يجب تسليم السلطة للحكومة الليبية في موعد لا يتجاوز الأول من يناير 1952، وأنني أدعم الليبيين في استقلالهم لما رأيته من رغبة منهم في الاستقلال"، وقد صدر دستور 1951 بعد إقراره بالإجماع، وكان من أوائل الدساتير في المنطقة العربية التي صيغت تحت إشراف أممي مباشر[16]. في يوم 24 ديسمبر 1951، أعلن الأمير إدريس السنوسي، من قصر المنار في مدينة بنغازي، استقلال ليبيا رسميًا تحت اسم "المملكة الليبية المتحدة"، وعاصمتها ثلاثية: طرابلس، بنغازي، البيضاء.

وبهذا الإعلان، أصبحت ليبيا أول دولة تنال استقلالها عبر الأمم المتحدة دون حرب أو استعمار جديد، وهو إنجاز نادر في سياق ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأنهى الاحتلال البريطاني الفرنسي للبلاد واستمر لفترة طويلة من الزمن.

وفي ديسمبر 1955، تم قبول ليبيا كعضو كامل العضوية في منظمة الأمم المتحدة، وأكّد سيادتها واستقلالها التام. ولكن واجهت الدولة الوليدة عدة تحديات رغم إعلان الاستقلال أبرزها:

- ضعف الموارد الاقتصادية، وغياب بنية تحتية فعالة.
- التفاوت الكبير بين الأقاليم الثلاثة من حيث التنمية والإدارة.
- غياب كوادر وطنية مؤهلة لتولي المناصب العليا.
- استمرار النفوذ البريطاني والفرنسي في بعض المؤسسات.

لكن الحكومة الليبية، بدعم من الأمم المتحدة والجامعة العربية، بدأت ببناء مؤسسات الدولة تدريجيًا، ووضعت الأسس الأولى للإدارة الحديثة، خاصة في مجالات التعليم، الأمن، والعلاقات الخارجية[17].

المحور الرابع / تجربة الفيدرالية الليبية (1952–1963):

أن الدولة الفيدرالية شكل من الحكومات التي تنقسم السلطة فيها رسمياً بين السلطة المركزية وعدد من المناطق المكونة من الدولة لتكون لكل منطقة درجة من التحكم الذاتي في شؤونها وتتقاسم السيادة في إطار السلطة والثروة والموارد. وقد جاء اعتماد النظام الفيدرالي في ليبيا في مرحلة تأسيس الدولة كحل توافقي لتباين الخلفيات الإدارية والتاريخية للأقاليم الثلاثة (برقة، طرابلس، فزان). فقد مثّلت الفيدرالية إطارًا دستوريًا يضمن مشاركة كل إقليم في إدارة الدولة مع الحفاظ على نوع من الاستقلال الذاتي المحلي. وبذلك تكون ليبيا بين عامي 1952 و1963، خاضت تجربة سياسية فريدة في العالم العربي، ولكن سرعان ما تم التخلي عنها لاحقًا لصالح الدولة المركزية، بفعل عدة عوامل داخلية وخارجية.

وقد نص دستور 1951 على أن ليبيا دولة فيدرالية ملكية دستورية، تتكوّن من ثلاثة أقاليم هي: برقة وطرابلس وفزان، ولكل إقليم: مجلس وزراء محلي، وحاكم عام يمثّل الملك، كذلك يكون لها ميزانية إدارية خاصة بها، إضافة لذلك يكون لها سلطة على مجالات متعددة كالصحة والتعليم والزراعة[18].

في المقابل، كانت السلطات السيادية (الدفاع، الخارجية، النقد، الجمارك) من اختصاص الحكومة المركزية، ومقرّها في العاصمة الثلاثية (طرابلس – بنغازي – البيضاء).

وجاء اختيار النظام الفيدرالي نتيجة لتوازنات دقيقة منها الخلفية الإدارية المختلفة بين الأقاليم نتيجة السيطرة البريطانية على برقة وطرابلس، والفرنسية على فزان. كذلك مخاوف برقة من هيمنة طرابلس المركزية نظرًا لحجمها السكاني والاقتصادي.

كما كان للأمير إدريس السنوسي دور مهم في اختيار نظام الفيدرالي، حيث كان يمتلك قاعدة قوية في برقة، وكان له دور مؤثر في الدولة الجديدة. إضافة إلى الضغوط الأممية والعربية التي رغبت في وحدة ليبيا وتجنب الصراعات الاقليمية [19] .

كانت السياسة الداخلية لليبيا أنداك من بين ملامح الرئيسية للدستور 1951 هو الأخذ بالنظام الاتحادي الذي ينص على النظام الملكي الوراثي في دولة اتحادية مقسمة إلى ثلاثة أقسام طرابلس وبرقة وفزان، وخصص الجزء 39 منه إلى الشؤون الخارجية والمعاهدات والقانون العرفي. أما الجزء 38 منه فيحدد 27 اختصاصاً مشتركاً بين الحكومة الاتحادية والإقليمية وركز الدستور على السلطات الإقليمية والسلطات

المشتركة بين حكومات الأقاليم والحكومة الاتحادية فقرر أن يكون لكل إقليم مجلس استشاري[20]. وأسست ليبيا مجموعة من المؤسسات على المستويين:

1 .المركزي:

- مجلس وزراء مركزي.
- مجلس نواب (منتخب) ومجلس شيوخ (مُعيّن جزئيًا من الملك).
- المحكمة العليا.

2 .الإقليمي:

- حكومات محلية في برقة، طرابلس، فزان.
- ميزانيات منفصلة لكل إقليم.
- سلطات تعليمية وصحية وإدارية محلية.

في نوفمبر 1958 طلبت الحكومة الليبية من البنك الدولي للإنشاء والتعمير أن يعد تقريراً عن القيمة الاقتصادية في ليبيا، والذي انجز في أول أبريل 1960 واستجاب البنك الدولي للطلب ووصلت البعثة المكونة من ثلاثة عشر عضواً يرأسهم الخير براسادا إلى البلاد، التي زارت العديد من المناطق والولايات ووضعت تقريرها النهائي ، موكده فيه أن النظام الفيدرالي في ليبيا يشكل عقبة كبيرة لتحقيق المزيد من النجاح، خاصة في ظل تعدد هذه المؤسسات التي ساهمت في خلق ازدواجية في الصلاحيات، ووجود تضارب إداري، وارتفاع في النفقات الحكومية.

وقد حدث التوافق السياسي في بداية النظام الفيدرالي سريعاً، إلا أنه سرعان ما ظهرت مظاهر التوتر والصراع بين الأقاليم، وينتج عنه مجموعة من التحديات أبرزها:

- ازدواجية البيروقراطية التي عطلت اتخاد القرار وتسببت في تضارب في الاختصاصات.
- الفوارق التنموية بين الأقاليم، مما ولّد شعورًا بالغبن، خصوصًا لدى فزان.
- عدم الانسجام القانوني والإداري بين الأنظمة المحلية المختلفة.
- ضعف الكفاءة الإدارية وغياب كوادر وطنية مؤهلة.

ولكن مع بداية الستينيات القرن الماضي، برز اتجاه قوي في الدولة يدعو إلى إلغاء النظام الفيدرالي لما فيه من تعقيد وتكلفة، لا سيما بعد اكتشاف النفط وبروز الحاجة لإدارة مركزية قوية لتنظيم العوائد.

وفي عام 1963، ألغيت الفيدرالية بموجب تعديل دستوري، وتحولت البلاد إلى نظام مركزي تحت مسمى المملكة الليبية عاصمتها طرابلس، مع اعتماد نظام المحافظات بدلًا من الأقاليم.

جاء الإلغاء نتيجة تعقيد الإدارة الفيدرالية وصعوبة التنسيق بين الأقاليم، والرغبة في تحقيق المزيد من الوحدة الوطنية وتسهيل عمليات التنمية والتخطيط، ونجحت الفيدرالية في ضمان التوازن السياسي والاستقرار، رغم أن الفيدرالية كانت تجربة قصيرة الأمد، إلا أنها مثّلت مرحلة انتقالية مهمة، عكست التوازنات المحلية في لحظة تأسيس الدولة، وأثبتت أن بناء الدولة في ليبيا كان مرتبطًا بمواجهة تحديات الوحدة والتنوع الجغرافي والسياسي[21] .

الخاتمـــــــــة:

من دراسة هذا الموضوع يتضح لنا أن الفيدرالية الليبية كانت نتاجًا لتوازنات داخلية ودولية معقدة في لحظة تأسيس الدولة الحديثة، وقد نجحت جزئيًا في تحقيق الوحدة السياسية لكنها فشلت إداريًا بسبب ضعف المؤسسات وغياب الثقافة السياسية الديمقراطية. ورغم إلغائها سنة 1963 نتيجة لظروف سياسية وتاريخية، التي أدت إلى فشل الفيدرالية الليبية لأسباب تتعلق بالبنية الإدارية وضعف المركز والموارد، كانت تتطلب توافقًا وطنيًا ودستوريًا واسعًا.

بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضـارب مالي أو علاقات شـخصـية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامش:

(1)- Wheare, K. C. (1963). Federal Government. Oxford University Press.

[2]– عبد الجبار أحمد، الفيدرالية واللامركزية في العراق، ورقة سياسات، مؤسسة فريدريش، بيروت، بغداد، تشرين الثاني، 2013، ص 16؛

Rondinelli, D. A. (1981). Government decentralization in comparative perspective: Theory and practice in developing countries. International Review of Administrative Sciences, 47(2), P 133–145.

[3] - عبد الجبار أحمد، مرجع سابق، ص 6.

[4]– مربعي بلقاسم، آليات إدارة التعددية الأثنية ودورها في بناء الدولة في النموذج الماليزي، رسالة ماجستير، جامعة بسكره، الجزائر، 2015، ص ص 100- 101؛

Elazar, Daniel J. (1987). Exploring Federalism. University of Alabama Press.

[5]– مربعي بلقاسم، مرجع سابق، ص 100- 101؛ نبيل بوغازي، القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2019 – 2020، ص 31.

(6) - مربعي بلقاسم، مرجع سابق، ص 100- 101؛ نبيل بوغازي، مرجع سابق، ص 31.

(7) - محمود شاكر، ليبية، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، 1972، ص 10؛ زينب عبد العال سيد رمضان، أزمة الدولة في ليبيا " دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة كلية الآداب جامعة بور سعيد، العدد الخامس والعشرون/ يوليو 2023، ص 40.

(8) - أحمد إسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر، ليبيا – تونس- الجزائر – المغرب – موريتانيا، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص 22.

(9) - محمود شاكر، التاريخ الإسلامي – التاريخ المعاصر - بلاد المغرب، ج 14، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996، ص 20؛ علاء الدين زردومى، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط القذافي، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكره، 2013، ص ص 61 – 69؛

Vandewalle, Dirk. A History of Modern Libya. Cambridge University Press, 2006, pp. 27–30.

(10) - جاسم محمد حسن العدول والأخرون، تاريخ الوطن العربي المعاصر، د – ط، دار ابن الأثير، العراق، 2005، ص ص 460 – 461.

[11] - يوسف الشريف، وثائق الأمم المتحدة واستقلال ليبيا، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ص 45؛ نور الهدى بن غانم، حنان عجابي، عمر المختار ومقاومة الاحتلال الإيطالي 1862- 1931، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2015 – 2016، ص 30.

[12]- محمد المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر، منشورات الكلمة، لندن، 1992، ص ص 174– 182.

[13]– فتحي عميش، التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا، برنيق للطباعة والنشر، ج1، ط1، 2008، ص 255؛ أدريان بلت، استقلال ليبيا والأمم المحتدة، ترجمة: محمد زاهر بشير المغيربي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2020، ص 198.

[14] - أمل محمد إبراهيم الأجواد، سالم فرج السويدي، أدريان بيلت ممثل الأمم المتحدة في ليبيا 1949 – 1952، مجلة جامعة سبها، جامعة سبها، 25 مايو 2024، ص 134؛

United Nations General Assembly Resolution 289 (IV), "The future of Libya", 21 November 1949.

(15) - صحيفة طرابلس الغرب، 3 أكتوبر1950؛

Adrian Pelt, Libyan Independence and the United Nations, Yale University Press, 1970, pp. 55-72.

(16) ـ الصادق النيهوم، الدستور الليبي بين النص والواقع، طرابلس: منشورات جامعة الفاتح، 1981، ص 38–41؛ صحيفة طرابلس الغرب 18 نوفمبر 1950؛ إبراهيم العربي محمد المرابط، مندوب هيئة الأمم المتحدة السيد أدلاريان بلت ودوره في مسيرة استقلال ليبيا (دراسة تاريخية من خلال صحيفة طرابلس الغرب سنة 1950)، مجلة كلية الآداب، جامعة الزاوية، العدد التاسع والعشرون، الجزء الأول يونيو 2020، ص 23.

(17) - United Nations Membership Records, Libya's admission: General Assembly Resolution 1014 (X), December 1955.

(18)ـ الدستور الليبي (1951)، الفصل الرابع: النظام الفيدرالي، المواد.(191–177) .

(19)ـ كريمة حشاشنية، حمادي راضية، ليبيا في ظل حكم الملك إدريس السنوسي (1951-1969)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، 2018 – 2019، ص ص 48- 55.

(20)ـ إبراهيم فتحي عميش، التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا، ج1، د- ن، د – ت، ص 261.

(21)ـ إبراهيم فتحي عميش، مرجع سابق، ص 261؛ هنري جيب ليبيا بين الحاضر والماضي، ترجمة: شاكر إبراهيم، منشورات المنشأة الشعبية، د-م، ط1، د-ت، ص 86.

Vandewalle, Dirk. A History of Modern Libya. Cambridge University Press, 2006, pp. 37– 44.

3. The Libyan National Assembly in session, Tripoli, 1951.